س كامل
٢٩

شيخ محمد
٤٢

١

شرح الخطبة لا تاريخ له
للقاني كامل

وتقدمة شرحها كامل
على شرح اللقاني
للزرقاني تاريخ هذا الشرح
١١١٩
يوم الاربعاء ٨ من المحرم

مصطفى

٣١٠٦
٩٠١٢٣
كامل

مرر هذا الشرح ...
محمد ...

[illegible stamp]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال الشيخ الإمام العالم العلامة ناصر الدين اللقاني رحمه الله تعالى

لما كان تأليف هذا الكتاب أمرا ذا بال أي ذا شأن يهتم به وكل ما كان كذلك يطلب فيه البداية بالبسملة لقوله عليه الصلاة والسلام كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر بدأ المصنف بها فقال **بسم الله** أي أؤلف لأن الذي يتلو التسمية هنا مؤلف والتالي لها في محل تعيين العامل المحذوف قال البيضاوي وكذلك يضمر كل فاعل ما تجعل التسمية مبدأ له وذلك أولى من أن يضمر أبتدئ لعدم ما يطابقه ويدل عليه أو ابتدائي لزيادة إضمار فيه وتقديم المعمول هاهنا أوقع كما في قوله بسم الله مجراها ومرساها وقوله إياك نعبد لأنه أهم وأدل على الاختصاص قال التفتازاني في بيان الاختصاص لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون بسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم هـ وأورد على ما ذكر من أن التقديم للاختصاص اقرأ باسم ربك بأنه لو كان التقديم مفيدا لذلك لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته وأجيب بأن الأهم فيه القراءة لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه وبأن اسم ربك متعلق باقرأ الثاني ومعنى اقرأ الأول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى المقروء كما في فلان يعطي والجواب الأول للزمخشري والثاني للسكاكي وكسرت الباء ومن حق المفردة أن تفتح قال البيضاوي لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر **والاسم** عند البصريين من الأسماء التي حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال وبنيت أوائلها على السكون وأدخل عليها مبتدأ بها همزة الوصل لأن من دأبهم أن يبتدؤوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن ويشهد له تصريفه على أسماء وأسامي وسمي وسميت والقلب بعيد غير مطرد وإنما قال بسم الله ولم يقل بالله لأن التبرك والاستعانة بذكر اسمه أو للفرق بين اليمين والتيمن ولم تكتب الألف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها **والله** قال البيضاوي أصله إله حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما

للذات

للذات الواجبة الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لأن مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد أجمعوا على أن لا إله إلا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما أفاد التوحيد لأن الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة انتهى **الرحمن الرحيم** قال البيضاوي اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم والرحمة في اللغة رقة في القلب وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها وأسماء الله تعالى إنما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادي التي تكون انفعالات **والرحمن** أبلغ من الرحيم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع وذلك إنما يؤخذ تارة باعتبار الكمية وأخرى باعتبار الكيفية فعلى الأول قيل يا رحمن الدنيا والآخرة لأنه يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لأنه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لأن النعم الأخروية كلها جسام وأما النعم الدنيوية فحقيرة وجليلة **وإنما** قدم الرحمن وإن كان القياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى لتقدم رحمة الدنيا ولأنه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره **وتخصيص** التسمية بهذه الأسماء ليعلم العارف أن المستحق لأن يستعان به في مجامع الأمور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيرها هـ **يقول** مضارع نقلت ضمة عينه إلى فائه **الفقير** المفتقر المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه أخذا من قوله تعالى أنتم الفقراء إلى الله قاله في الكشاف لأن الفقر مما يتبع الضعف وكلما كان الفقير أضعف كان أفقر وقد شهد الله سبحانه على الإنسان بالضعف في قوله تعالى وخلق الإنسان ضعيفا وقال الله الذي خلقكم من ضعف **المضطر** اسم مفعول من اضطر بضم الطاء بالبناء للمفعول وهذا اللفظ مما يستوي فيه اسم الفاعل واسم المفعول في اللفظ دون التقدير لزوال الحركة الفارقة بينهما بسبب الإدغام ووزنه مفتعل من الضرورة فأصله مضترر وتاء الافتعال تبدل طاء بعد أحد حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ولا يجوز إدغام الضاد في الطاء لزوال استطالة الضاد بالإدغام ومعناه الملجأ اسم مفعول وهو أخص من الفقير فيكون نعتا له وقد تنازعا في المجرور باللام التي بمعنى إلى في قوله **لرحمة ربه** الرب في الأصل بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كالصوم والعدل وقيل هو نعت من ربه يربه فهو رب كقولك نم ينم فهو نم ثم سمي به المالك لأنه يحفظ ما يملك ويربيه ولا يطلق على غير الله إلا مقيدا كقوله تعالى ارجع إلى ربك قال جميعه البيضاوي

وضمير خاطره عايد على الموصولة بالوصف **المنكسر خاطره** اي المتألم قلبه
اطلق الانكسار الذي هو تفرق الاتصال على التألم الذي بسبب الاعراض التفرق المذكور
كما نقلوه عن الحكماء والخاطر الذي هو الهاجس على القلب الذي هو محل الهاجس المذكور
وكل منهما مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على مسببه واسم الحال على محله ويكون
الخاطر ان يكون اسم فاعل من خطر الرمح اي اهتز كما في الصحاح فهو وصف حقيقي للقلب
لكثرة اختلافه **لقلة العمل والتقوى** قال البيضاوي المتقي اسم فاعل من قولهم
وقاه فاتقى والوقاية فرط الصيانة وهو في عرف الشرع اسم لمن يقي نفسه عما يضره في الاخرة
وله ثلاث مراتب الاولى التقي عن العذاب المخلد بالتبري عن الشرك وعليه قوله تعالى والزمهم
كلمة التقوى والثانية التجنب عن كل ما يوثم من فعل او ترك حتى الصغاير عند قوم وهو المتعارف
باسم التقوى في الشرع وهو المعني بقوله تعالى ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا والثالثة
ان يتنزه عما يشغل سره عن الحق ويتبتل اليه بشراشره وهو التقوى الحقيقي المطلوب
بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ح فالتقوى في المتن ان اريد بها المعنى الثاني
فالعمل يغايرها مفهوما ويلازمها وجودا وان اريد بها المعنى الثالث فهو يغايرها
مفهوما وينفك عنها وجودا اي يوجد بدونها **خليل بن اسحاق** بن يعقوب
الشهير بابن الجندي **المالكي** توفي رحمه الله تعالى في الثالث عشر من ربيع
الاول سنة ست وسبعين وسبعمائة **الحمد** قال صاحب شرح المطالع
هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل قال السيد لما كان الجميل متناولا للانعام
وغيره من مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال ولم يقيد ايضا الوصف المذكور بكونه في
مقابلة النعمة ظهر ان الحمد يكون واقعا بازاء النعمة وقد لا يكون وانما اشترط كون ذلك
الوصف على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا :: لانه اذا عرى عن مطابقة الاعتقاد او خالفته
افعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقة :: بل استهزاء وسخرية :: لا يقال فقد اعتبر في الحمد
فعل الجنان والاركان ايضا :: لانا نقول كل واحد منهما كما اشرنا اليه شرط لكون
فعل اللسان حمدا وليس شيء منهما جزءا منه ولا جزئيا له ثم ان الجميل ان تناول الاختياري وغيره
كالقدرة مثلا كان الحمد مرادفا للمدح والنحو عليه ان يقال مدحت اللؤلؤ على صفائه ولا يقال
حمدته على ذلك وان خص بالاختياري وجب ان لا يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية حمدا له
وقد يجاب بانه متناول لها لكنه محمود به ولا بد هنا من اعتبار قيد زايد وهو
ان يكون ذلك الوصف بازاء امر اختياري هو المحمود عليه من نعمة وغيرها :: فيختص الحمد
بالفاعل المختار دون المدح اذ يجوز فيه ان يكون الممدوح عليه كالممدوح به مما ليس باختياري
لله علم للذات الواجبة الوجود كما مر التفتازاني ولذا لم يقل الحمد للخالق والرازق

او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة
على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه **حمدا** منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر
لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو اجنبي فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدا على الحق
فلم يلزم الفصل بالاجنبي قلت للحمد جهتان جهة ابتداء وبها يعمل في الخبر وجهة مصدرية
وبها يعمل في المفعول المطلق فلو عمل في النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بهما ولزم وقوع معموله
باعتبار جهة معموله باعتبار جهة اخرى ونزل ذلك منزلة التغاير الحقيقي منزلة التغاير الذاتي فتأمل
يوافي قال في الصحاح وافى فلان اي اتى والمراد هنا يقابل **ما تزايد** اي ما زاد
وقد يجيء تفاعل بمعنى فعل كتوانى اي ونى في الونى قاله الجاربردي ويمكن بقاؤه على
اصله من المشاركة لان الحمد نعمة يقتضي زيادة النعمة وهي تقتضي زيادة الحمد وهلم
جرا **من النعم** جمع نعمة بمعنى انعام او بمعنى منعم به والاولى اولى لان الحمد على الصفات
اولى منه على متعلقها كما اشار اليه التفتازاني فان قلت تعلق الحمد بالمتزايد من
النعم يخرج عنه النعم الاصلية التي تفرعت الزيادة عليها فلو حذف ما تزايد وعلق
الحمد بالنعم لتناول الجميع وكان اوفى بتادية حقوق النعم **قلت** تطلق الزيادة
تارة على النمو ومنه كقولك للاهل يعطيه مما يحترف به والربح له ما زاد فهو لك وتارة
على الاصل وما ينبت كقولك ان زاد هذا الشيء على ماية فهو لك وهذا هو المراد هنا
فان قلت المقصود من ذكر الحمد هنا حصول البداية به لتحصل بركتها المشار اليها
بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم وقد فاتت البداية بالتسمية
والقول بقوله اي قوله المالكي **قلت** يمكن الجواب عنه بان الحمد في الحديث ليس المراد به
قول الحمد لله فقط بل المفهوم الكلي الذي مر ذكره وهو صادق بالتسمية وذكر الحمد بلفظه
بعد ذلك تاكيد له وبان البداية اما حقيقية وهي ذكر الشيء اولا على الاطلاق واما اضافية
وهي ذكره اولا بالاضافة الى شيء دون شيء اخر وهذه صادقة بذكر الحمد له قبل
المقصود بالذات **والشكر** وهو فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب كونه
منعما والتعريفان المذكوران انما هما للحمد والشكر اللغويين وبتامل ما ذكر من التعريفين
يظهر انه بينهما عموما وخصوصا من وجه يجتمعان في مادة ويفترق خصوصهما
وينفرد كل واحد منهما عن الاخر في مادة بجهة عمومه والتمثيل لا يخفى **واما الحمد والشكر**
الشرعيان فقال في المطالع تحقيق ماهيتهما ان الحمد ليس عبارة عن قول القايل
الحمد لله :: بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل
القلب اعني الاعتقاد باتصافه بصفة الكمال والجلال او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل

عليه او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال دالة على ذلك والشكر كذلك ليس قول القايل
الشكر لله بل هو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما
خلق له واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى تلقي ما ينبئ
عن مرضاته والاجتناب عن منهياته وعلى هذا يكون الحمد اعم من الشكر مطلقا
لعموم النعمة الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بما يصل الى الشاكر ه
قال السيد قد ثبت ان المنعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلقا لم يقيد
بكونه منعما على الحامد او غيره فيتناولهما بخلاف الشكر فانه قد اعتبر فيه منعم
مخصوص وهو الله سبحانه وتعالى ونعمته الواصلة منه الى عبده الشاكر **و** لكون
المنعم الحمد اعم من الشكر وجه ثان وهو ان فعل القلب او اللسان وحده مثلا قد
يكون حمدا وليس بشكر اصلا اذ قد اعتبر فيه شمول الآلة ووجه ثالث وهو ان الشكر
بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى بخلاف الحمد وما يقال من ان النسبة بالعموم المطلق
بين العرفين انما يصح بحسب الوجود دون الحمل اذ ليس كلا صادقا لان الحمد كصرف القلب
مثلا فيما خلق لاجله جزء من صرف الجميع غير محمول عليه لامتيازه في الوجود
عن ساير اجزايه فغلط من باب اشتباه مفهوم الشيء بما صدق هو عليه
فان ما ليس محمولا على ذلك الصرف هو ما صدق عليه الحمد اعني صرف القلب وحده
لا مفهومه المذكور **لا يقال** صرف الجميع افعال متعددة فلا يصدق عليه فعل
واحد لانا نقول هو فعل واحد قد تعدد متعلقه فلا ينافي وصفه بالوحدة كما يقال
صدر عن زيد فعل واحد وهو ضرب القوم مثلا **وتحقيقه** ان المركب قد يوصف
بالوحدة الحقيقية كبدن واحد والاعتبارية كعسكر واحد وصرف الجميع من قبيل الثاني
كما لا يذهب عن ذي مسكة هذا والنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه وبين
الشكرين عموم مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر
اللغوي ايضا اذا قيدت النعمة في اللغوي بوصولها الى الشاكر فبينهما عموم واذا لم تقيد
كانا متحدين فكلامه ظاهر بادنى تامل ولا خفاء ايضا في النسبة الثالثة من هذه
الاربعة بحسب الوجود **واعلم** ان الامام فسر الحمد في سورة الانعام
بهذا المعنى وتفسير الشكر بما ذكرنا من الصرف مذكور في بعض كتب الاصول وعلى هذا
المعنى ورد قوله تعالى وقليل من عبادي الشكور ه **له** اي لله تعالى **على** ما صلته
اي مصدرية كما قال بعضهم واما تعليلية كما قاله اخرون ومثلوه بقوله تعالى ولتكبروا
الله على ما هداكم اي لاجل هدايته ايانا **ما اولانا** اي اعطانا وما مصدرية اي ايلاؤه ايانا
وهو اولى مما مر من كونها اسما موصولا ويبقى المصدر والموصول بقوله **من الفضل**

اي

اي المعطى عن اختيار لا عن ايجاب كما تقوله الحكماء ولا عن وجوب كما تقوله المعتزلة **والكرم**
اي بذل الكثير لغير علة **لا احصي** في الصحاح الاحصاء العد اي لا اعد **ثناء**
هو الوصف بالجميل واما قوله فاثني عليهما فذكره لمشاكلة ما قبله **عليك** اي على الله
تعالى فان **قلت** ثناء نكرة في سياق النفي فهو لعموم السلب اي لسلب الاحصاء عن كل
فرد وذلك لا يصح اذ لا يخفى امكان عد افراد كثيرة من افراد الثناء فضلا عن ثناء واحد
فتعين ان المراد انما هو سلب العموم اي سلب الاحصاء الواقع على كل فرد اي لا اعد كل ثناء
عليك اذ الثناء عليك افراده لا تتناهى فاللفظ لا يطابق المراد بل يناقضه **قلت**
التنكير في ثناء للنوعية اي لا احصي ثناء عليك مفيا بحق نعمك كلها فهو لعموم السلب
في الافراد النوعية فقد حصلت المطابقة بين اللفظ ومعناه فان **قلت** تفسير الاحصاء
بالعد كما ذكرت وان طابق اللغة الا انه ينبو عن المقام اذ المتبادر ان سلب القدرة على الا
تيان بجميع الثناء ان المستحق له تعالى او بالاتيان فيه بحق نعمه كلها الاعلى عدد ذلك
فالمطابق للمقام تفسير الاحصاء باستيعاب الافعال **قلت** لا يخفى ان العد يستلزم
استيعاب المعدود فقد اطلق نفي الملزوم واراد به نفي اللازم فان **قلت** ما الدليل
على العجز عن ذلك **قلت** لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر
وهلم جرا الى غير النهاية لم يمكن الاتيان بحمد او شكر موفيا بجميع النعم **قال**
السيد اعلم ان قول القايل نحمدك اما خبر كما هو الاصل واما انشاء وعلى التقديرين يدل
اجمالا على انه تعالى متصف بالكمال فيكون حمدا وكذلك نشكرك يدل على كونه منعما فيكون
شكرا ولا يخفى عليك انه اذا كان نفس الحمد والشكر من النعم ايضا لم يمكن لاحد الاتيان
بهما على التمام والكمال لاستلزامه تسلسل الافعال الى ما لا يتناهى فان **قلت**
ما السر في الاتيان بعد الحمد والشكر بقوله لا احصي ثناء عليه **قلت** لانه لما قابل
كل نعمة بحمد اجمالا او كل بلاء نعمة بشكر كذلك خشي ان يتوهم ان تلك المقابلة الاجمالية
الكلية احصاء فدفع ذلك الوهم بالاشارة الى ان الاحصاء هو مقابلة كل نعمة بحمد او
شكر تفصيلا وذلك خارج عن طوق البشر فان **قلت** هلا اتى بقوله لا احصي
معطوفا بالواو كما في قوله والشكر **قلت** لما كانت الجملة الاولى متضمنة لمقابلة
كل نعمة بحمد كانت متضمنة سؤال سايل هل احصيت الثناء الواجب بالحمد على هذا الوجه
فاجاب بقوله لا احصي كما مر وترك العطف في مثله يسمى في علم المعاني استينافا
بيانيا وهو ترك العطف في جملة لكونها جوابا للسؤال المقتضية الاولى فتنزل منزلته فتفصل
عنها كما يفصل الجواب عن السؤال ومنه قال لي كيف انت قلت عليل حيث لم يقل وقلت
عليل **هو** اي الله كما اثنى على نفسه وهذا اسهل من عود الضمير على الله تعالى

المحوج الى تقدير مضاف اي الله تعالى اي ثناؤه الذي ينبغي له كما اثنى على نفسه
اي كثنائه على نفسه وان كان هذا الثاني هو الاوفق قوله عليه الصلاة والسلام
انت كما اثنيت على نفسك وما في قوله كما على الوجهين مصدرية قال السيد رحمه الله تعالى
اعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم
قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفة الكاملة وذلك قد يكون
بالقول كما عرفت وقد يكون بالفعل وهو اقوى لان الافعال التي هي آثار السخاوة
تدل عليها دلالة عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال فان دلالتها
عليها وضعية قد يتخلف عنها مدلولها ومن هذا القبيل حمد الله وثناؤه على ذاته وذلك
انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليها موائد كرمه التي لا تتناهى
فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالة
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ه ونسأله
من السؤال بمعنى طلب الاعطاء لا بمعنى الاستفهام اي نطلب منه ان يعطينا اللطف
وهو ما يقع عنده صلاح العبد اخرة بان تقع منه الطاعة دون المعصية والاعانة
من العون وهو الظهور على الامر في جميع الاحوال جمع حال بمعنى الوقت
وحال بجره عطفا على جميع الاحوال ونصبه عطفا على محل في جميع الاحوال
حلول الاخرة من اقامة الظاهر موضع المضمر بقرينة قوله نسأله اي
حلولنا ويمكن ان يريد بالانسان العموم على ان المراد الدعاء لكل انسان في رمسه
هو في الاصل مصدر رمست الريح الارض اي سترتها بالتراب ثم نقل الى تراب الارض ثم الى
القبر نفسه وهو المراد وعطف هذه الحالة على ما قبلها الشامل لها اظهارا
لشدة الحاجة فيها اذ ذاك والصلاة من الله تعالى اي الرحمة منه اذ الصلاة من الله
تعالى الرحمة اي غايتها وثمرتها والسلام منه تعالى اي التحية والسلامة من الآفات
على محمد وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا بالهام
من الله تعالى تفاؤلا بانه يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله المحمودة سيد العرب
وهو من تكلم باللغة العربية والاعراب ساكنو البوادي منهم والعجم
وهو من تكلم بغير اللغة العربية ويلزم من ذلك تفضيله على سائر الانبياء كما هو الحق
لقوله انا سيد ولد ادم ويلزم منه تفضيله على ادم لان في ولده افضل منه كابراهيم عليه
السلام المبعوث من الله تعالى بالنبوة لسائر الامم
اي لجميع الطوائف قال الله تعالى لانذركم به ومن بلغ وقال تعالى ليكون للعالمين نذيرا وقد تواتر

العموم

بعموم بعثته وحكي الاجماع على انفكاك الملائكة عن شرعه وفسر من بلغ والعالمين بالانس
والجن وعلى آله المختار انهم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف
وبقية باب الزكاة ما يدل عليه والصحاح اضافة الآل الى الضمير كما استعمله المصنف
وهل الفه منقلبة عن الهاء بدليل تصغيره على اهيل او عن الواو لانه سمع في تصغيره
اويل قولان واصحابه جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى
الله عليه وسلم قال بعضهم ولا بد من زيادة ومات على ذلك ليخرج من اجتمع مؤمنا
ثم ارتد ومات على ردته ورد بان زيادة ذلك تقتضي انه لا تتحقق الصحبة لاحد
من حياته لان الموت حين اذ قيد تتحقق الحقيقة بانتفائه وهو خلاف الاجماع
وعدم وصف المرتد بها بعد الردة لان الردة احبطتها بعد وجودها الا الايمان سواء
وعطف الصحابة على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة والسلام باقيهم وازواجه
جمع زوج وفي الصحاح زوج الرجل امرأته ويقال ايضا هي زوجه وعطفهن بعد الاصحاب
الشامل لهن من عطف الخاص على العام للتنصيص على ارادة دخولهن فيه لا لما قاله
اهل المعاني من التشبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات وامته المراد بها هاهنا المجيبون له من امة المرسل هو
اليهم وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص والمشهور هو عكسه السابق ومن
امته المذكورين على ما هو شأنهم فقال افضل الامم اي اكثرها ثوابا ومناقب
لقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس واضافة اسم التفضيل معنوية تفيد التعريف
ان كانت لمعرفة فافضل نعت لامته وان لم يطابقها في التانيث لان المضاف المعرفة تجوز
فيه المطابقة وتركها وبعد فقد الفاء اما على توهم اما واما على تقديرها
في نظم الكلام سالني جماعة اي اطلب مني اظهر الله لي ولهم قدم نفسه
عليهم في الدعاء الصالح ايثارا لنفسه بالتقديم في الامور الدينية اخذا من قول الصحابة
لا اوثر بنصيبي منك احدا وللاهتمام بشأن المقدم من متعلقات الفعل على بعضها
قدم المصنف المفعول الثاني لابان وهو لي ولهم على الاول وهو معالم التحقيق
جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق والتحقيق اثبات الاحكام بادلتها
فالمراد بالمعالم الادلة التي يهتدى اليها بها مجازا ويمكن ان يكون من الاستعارة بالكناية
اي تشبيه التحقيق بالطريق المسلوكة تشبيها مضمرا في النفس ولم يصرح بشيء من اركانه
سوى المشبه ودل عليه باثبات للمشبه شيئا من لوازم المشبه به اعني المعالم فاثباتها له استعارة
تخييلية وسلك في الصحاح سلكت الشيء في الشيء سلكا بالفتح فانسلك
اي ادخلته فيه فدخل وفيه لغة اخرى اسلكته فيه ثم فتعديته هاهنا بالباء في قوله بنا

وبهد مبنية على اللغة الثانية وعلى جواز القياس في حروف النقل اي الحروف الناقلة
للافعال الى التعدي مما لم تكن متعدية اليه اذ لو اللغة الاولى لقال سلكنا وبابهم اي ادخلنا
ولو اعتمد اللغة الثانية المسموعة لقال واسلكنا وابابهم ونصب على الظرفية قوله
انفح طريق والاضافة فيه اما من اضافة الاعم الى الاخص واما من اضافة الصفة
الى الموصوف وجملة ابان وما بعدها دعائية معترضة بين سالني ومفعوله الثاني اعني
مختصرا على حذف مضاف اي تاليف مختصر من الاختصار بمعنى الايجاز وهو اداء المعنى
المقصود باقل من عبارة المتعارف على مذهب هو مصدر ميمي اريد به اسم المفعول
اي ما ذهب اليه من الاحكام ولا يصح حمله على اسم المكان الا بتعسف لان الاحكام مذهوب اليها
لا فيها الامام مالك بن انس رحمه الله تعالى مبينا ذلك المختصر
اي مظهرا وهو نعت ثان لمختصر لما به الفتوى وهي الاخبار عن الحكم
على غير وجه الالزام قيل احترز بالقيد الاخير عن القضا وفيه نظر اذ القضا انشا فلا
يصدق ما قبل هذا القيد عليه وتقديم المسند اليه للاختصاص اي لما وقعت الفتوى به لا بغيره
ولا يلزم من ابانته ما قصرت الفتوى عليه قصر الابانة عليه فلا ينافي ابانته ما فيه قولان
او مشهوران فتامل واللام في لما للتقوية اسم الفاعل المتعدي .. على العمل والواو في الفتوى
بدل من الياء لان الواو تبدل من الياء التي هي لام فعلى بالفتح اسما لا بالضم ولذا بقيت في الفتيا
بالضم فاجبت سؤالهم المذكور على طبق سؤالهم بعد الاستخارة
اي طلب تقديم ما هو خير لان ما ساله وان كان خيرا فقد يكون غيره من الخيرات افضل
لكونه اهم وايثار الاهم ثابت شرعا او اولوية الكلام حذف اي اجبت بعد الاستخارة والالهام
لذلك حال كونه مشيرا بفيها اي بالضمير الغائب المؤنث العائد لغير مذكور
سواء القليل فيه او غيرها كقوله وظاهرها العفو للمدونة التي هي ام واطلاقها
على مختصراتها مجاز فلا يرد ح عود الضمير عليها غير مذكورة لتقررها في اذهان اهل
المذهب و مشيرا باول اي بمادته وهو التاويل اي صرف اللفظ عن معناه
المتبادر منه الى غيره وان اردت التحاشي عنه فقط اردت بدليل يصيره راجحا والمصنف قد
يطلقه على ابقاء اللفظ على معناه المتبادر منه مصحوبا بالحرف المذكور تغليبا
الى اختلاف شارحيها اي شارحي ذلك الموضع منها وان لم يتصدر
والشرح سابقها في فهمها اي فهم المراد منها و اشير بالاختيار
اي بهذه المادة للخمي اي لاختياره لكن ان كان الاختيار ملتبسا
بصيغة الفعل وهي هيئته العارضة لمادته باعتبار حركات وسكنات
وتقديم بعض الحروف على بعض فذلك الاختيار الملتبس بالصيغة المذكورة

اشارة

اشارة لاختياره شيئا قاله هو في نفسه لا من غيره وان كان
الاختيار ملتبسا بالاسم اي بصيغته فذلك الاختيار الملتبس بالصيغة المذكورة
اشارة لاختياره شيئا من الخلاف المنسوب لغيره ولا يخفى وجه المناسبة
بين الفعل الدال على التجدد والحدوث وبين القول المختار المتجدد الحادث والمناسبة بين الاسم
الدال على الدوام والثبات والقول الثابت قبل اختياره ومعه و مشيرا بالترجيح لابن
يونس اي لترجيحه حال كون الترجيح كذلك اي كالاختيار في التفصيل السابق و مشيرا
بالظهور وهو الوضوح لابن رشد اي لظهور ذلك الحكم له اي لاستظهاره
اياه حال كون الظهور كذلك في التفصيل المتقدم ولا يخفى ان الاليق بالاختيار
الظهور وبالترجيح الاستظهار و مشيرا بالقول للمازري اي لترجيحه
حال كون القول كذلك في التفصيل المذكور وهو مسلم في الاسم واما في الفعل
فلم يتفق له اطلاقه على معنى رجح بل اراد به مجرد الحكاية والترجيح في المقول كما ذ
فاما هو مما اشتمل عليه لا من قال فتامل وما قررناه ظهر لك ان اللام الداخلة على اللخمي
ومن بعده بمعنى الى داخلة في الحقيقة على مصدر محذوف متعلقة بمشيرا ومما
ينبغي ان يعلم ان التخصيص الواقع في هذه الالفاظ مجرد اصطلاح لقصد التمييز لا
لان من ينسب اليه بعضها رجح بذلك اللفظ اذ كثيرا ما يعبر بالظهور والقول لابن رشد
الخ .. فيعلم ذلك بتصفح مسائلهم وان يعلم ان المراد متى ذكر ذلك فهو اشارة الى
الترجيح لا ان المراد متى رجح بعضهم شيئا اشار اليه حتى يعترض بوجود ترجيحات
كثيرة لم يشر اليها وحيث ظرف لشرط مقدر اي مهما وجد شيء حيث قلت
خلاف مرفوع على الحكاية اذ هو كلام مرفوع مبتدأ خبره محذوف ولو نصبه
لاقتضى انه متى ذكر انوا لاختلافهم في المسالة كقوله اعتدت به عند مالك لا ابن القاسم كانت مختلفة
في التشهير وفساده ظاهر فذلك جواب الشرط المقدر اي فذلك الاختلاف
المعلول المثار للاختلاف في التشهير بلفظ المشهور او غيره كظاهر
المذهب وحيث ذكرت قولين او اقوالا لم يقل قولان او اقوال بالرفع على الحكاية
كقوله خلاف ليتناول نحو اعتد به المتقدم ذكره دائما وعبر مع خلاف الرفع وجملة نظرا الى المفرد
معه بقلت لان القول لا يقع الا على جملة او ما في معناها كقلت قصيدة وعبر مع قولين او اقوالا
الذي هو مفرد لكونه غير محكي بذكرت الصالح لوقوعه على المفرد فذلك اي المذكور
من القولين والاقوال لعدم اطلاع في الفرع هو الحكم الشرعي المتعلق
بكيفية عمل قلبي كالنية او غير قلبي كالوضوء على ارجحية هو مصدر جاعل
بزيادة ياء النسب على لفظ ارجح مختوما بتاء التانيث اي كون احدهما ارجح من غيره والتعبير

بحجابنة وهي كونه راجحا اظهر **منصوصة** قبل بهما اذ المصنف لا يعول على ما
يستنبط من التراجيح **واعتبر** لزوما **من المفاهيم** جمع مفهوم وهو معنى
دل عليه اللفظ لا في محل النطق فان وافق المنطوق فموافقة وان خالفه فمخالفة وهو مفهوم
الشرط ∴ والغاية ∴ وانما ∴ وما ∴ والا ∴ والصفة ∴ والمراد بها لفظ مقيد لاخر ليس بشرط
ولا استثناء ولا غاية فيتناول العلة ∴ والظرف والحال والعدد ∴ وزاد بعضهم في
المخالفة مفهوم مسمى ضمير الفصل وتقديم المعمول والكل معتبر عند الجمهور والمصنف اعتبر
مفهوم الشرط فقط لا غيره من المفاهيم والفاء لتزيين اللفظ وكانها
جواب شرط مقدر اي اذا اعتبرت مفهوم الشرط فانته عن اعتبار غيره ويرد عليه
مفهوم انما وما والا فانه التزم اعتبارها بشهادة استقراء كلامه **و** اعلم ان الشرط
يطلق تارة باعتبار ما يتوقف على وجوده وجود شيء اخر وحده ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وينقسم الى عقلي كالحياة للعلم وعادي كالسلم
لصعود السطح وشرعي كالطهارة لصحة الصلاة ولغوي كدخول الدار مثلا لوقوع الطلاق
المعلق عليه وتارة بازاء تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة اخرى وعليه
قولهم فعل الشرط وجوابه واداته وتارة بازاء الجملة الاولى من الجملتين المذكورتين وعليه
قول النحاة الشرط والجزاء يكونان تارة ماضيين وتارة مضارعين او مختلفين وهذا الثالث
هو مراد المصنف بالشرط في قوله مفهوم الشرط فقط فان قلت ما السر في تخصيص
هذا النوع من المفاهيم بالاعتبار لزوما قلت السر ان الشرط المذكور باعتبار مدلوله
يلزم من عدمه العدم وغيره من المفاهيم لا يلزم ذلك فيه لان اعلاها مفهوم انما وما والا وانتفاء
الحكم فيه عن غير المذكور غير لازم لاحتمال التوقف فيه ناقصا ويغني عنه تنزيل الناقص منزلة المعدوم
اذ الموجود قد ينزل منزلة المعدوم لاعتبار مناسب يعلم ذلك بشهادة الذوق السليم **و**
اعلم ايضا ان تعطيل غير الشرط عن مفهومه لغير ما ذكره الاصوليون من موافقة الغالب وما معها
خروج عن سنن العربية التي ورد كلامه على اسلوبها وليس هذا من باب الاصطلاح الذي لا مشاحة فيه
واشير بصح او استحسن ان العطف بالواو لا باو لان يقول التصحيح
والتحسين لا يشتركان ناتج واحسن مثلا فلم يقتصر على ما ذكره حتى يحكي لفظه **الى ان
شيخ غير الذي قدمتهم** اي قدمت ذكرهم وهم اللخمي والمازري ومن
بينهما **في هذا** الحكم فان قلت اي الحكم حتى يشار اليه قلت هو مقدر بعد استحسن
اذ تقديره اشير بصح او استحسن حكم **او استظهر** لم يقل واستحسنه
ليطابق استحسن لتارة لما قدمناه من ان الترجيح الصادر من المرجح بلفظ مخصوص
لا يجب ان يشار اليه بمادة ذلك اللفظ **واشير بالتردد** لو قال بتردد بالرفع على

الحكاية كقوله خلاف لكان اوجه لانه لم يشر به الى ذلك **لتردد المتاخرين** اي
اختلافهم اما **في النقل** عن المتقدمين **او في** الحكم نفسه **لعدم نص المتقدمين**
على حكم المسالة وبحث ايضا في النقل والنص ان يكون كل منهما بمعنى المنقول والمنصوص وبما
قدمناه ظهر ان المعطوف باو مقدر لا قوله لعدم وان المعطوف عليه قوله في النقل لا قوله
لتردد كما هو ظاهره فيهما **و** اعلم ان المصنف ان قدم قوله اشير لقوله المتقدم من جعله
تاليا لقوله وبالقول للمازري كذلك فقال وبصح او استحسن اي ان شيخا غير هم الخ واستغنى
عن قوله اشير وقوله الذي قدمتهم لكان اخص واظهر لكون الضمير حينئذ قريبا
مرجعه **والله** بالنصب قدم على عامله لافادة الاختصاص او والله تعالى لا غيره
اسال ان ينفع به من كتبه او قراه او حصله بفهم او شرا
او غيرهما والضمائر البارزة للمختصر **او سعى** بكتابة او قراءة او تحصيل **في شيء منه**
زاد هذه الجملة المعطوفة ليتناول الدعاء من بها لان الاول لوقوعها على جميع المختصر لا لشا
وله **والله يعصمنا** اي يمنعنا في الحال المعصية بعدم خلق القدرة على المعصية
ويجوز الدعاء بها مقيدة فقط فلذلك قال **من الزلل** بفتح اللام مصدر قولك زللت
بكسر اللام تزل بالفتح اذا زلت طبق او منطق قاله في الصحاح والجملة دعائية مستانفة
قدم فيها المسند اليه ليقوى الحكم بتكرر الاسناد مرة الى الضمير ومرة الى الظاهر واتى بالمسند فعلا
مضارعا لافادة استمرار العصمة وقتا فوقتا كما قالوه في نحو الله يستهزئ بهم **و**
يوفقنا من التوفيق وهو خلق القدرة الداعية الى الطاعة **في القول والعمل**
قابل القول بالعمل نظرا الى العرف الشائع وان كان العمل قد يطلق على ما يتناول القول على السلم
انما الاعمال بالنيات **ثم اعتذر** جملة استئنافية ايضا اذ لا يجوز على الصحيح وهو قول اهل
المعاني عطف الخبر على الانشاء وعكسه **لذوي الالباب** اي العقول يعني الكاملة
من التقصير الواقع في هذا الكتاب وهذا الكلام ظاهر
في وضع الخطبة بعد تمام الكتاب **واسال** حذف المفعول لافادة تعميمه مع الاختصار
اي كل احد كقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام اي جميع عباده والاظهر ان المحذوف ضمير
ذوي الالباب **بلسان التضرع** في النهاية التضرع التذلل والمبالغة في السؤال
والرغبة يقال ضرع يضرع بالكسر والفتح وتضرع اذا خضع وذل **والخشوع**
في النهاية الخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن هـ فظهر ان الخشوع غير
التضرع لاختلاف ما يتعلقان به واضافة اللسان اليهما اما على حذف مضاف اي لسان ذي التضرع
والخشوع فكل من الثلاثة مستعمل في حقيقته واما ان كلا من التضرع والخشوع شبه
بانسان تشبيها مضمرا واضيف اليه اللسان الذي هو من لوازم المشبه به تخييلا دالا على

التشبيه المذكور والوجهان جاريان ايضا في قوله **وخطاب** اي ارسال خطاب
التذلل والخضوع فقد علم تفسيرهما مما مر انفا وجاريان ايضا في قوله **ان**
ينظر هذا الكتاب **بعين الرضا** لا السخط الذي يصور الحق بصورة الباطل
وما كانت عين الرضا تختلق عيوبا ليست موجودة لاغضائها عن كل عيب موجود كليلة
متعامية عنه . رغب ايثار التنصح ان يجمع معرها مما من الخطا فقال **وعين الصواب**
ترفع على النظر بعين الصواب ما هو تتبعته فقال **فما كان** اي وجد وما شرطية
وشرطها كان التامة وفاعلها وقوله **من نقص** بيان لما وجوابها قوله **كملوه**
وهو فعل ماض فاعله ضمير ذوي الالباب ومفعوله ضمير ما الذي هو في المعنى نقص فان قلت
هو الترك والتكميل انما يكون للموجود قلت النقص يطلق تارة على المعنى المصدري وهو
ما ذكرت وتارة على المحذوف وتارة على المحذوف منه وهذا الثالث هو المراد هنا واطلاق
المصدر عليه من اطلاق المصدر على المفعول او الفاعل **وما كان من خطا اصلحوه**
والمر نص عندهم في اصلاح ما يقف عليه الناظر في كلام غيره التنبيه على ذلك في حاشية الكتاب
او غيرها لا المحو والاثبات من الاصل اذ لعل الصواب ما في الاصل والتخطية خطا **فقلما**
يحتمل ان تكون ما كافة لقل عن طلب الفعل او مصدرية والفاعل المصدر المؤول منها ومن
الفعل بعدها وهو ما **يخلص مصنف** اي خلاص مصنف اي نجاته **من الهفوات**
بفتح الفا جمع هفوة بسكونها اي زلة **او ينجو مؤلف** اي مصنف **من العثرات**
جمع عثرة اي زلة وقد ظهر ان هذه الالفاظ مترادفة وقيل
التاليف التركيب مع ايقاع الالفة بين الاجزاء والتصنيف جعل
الشيء اصنافا فقيل فالاول اخص مطلقا وفيه
نظر اذ لو سلمناه يمكن تصادقهما
وانفرد كل منهما
فيكون كل منهما اعم من الاخر من وجه والله سبحانه وتعالى اعلم
بالصواب واليه المرجع والماب وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

٨

شرح العلامة عبد الباقي الزرقاني على شرح العلامة الناصر اللقاني
على خطبة مختصر خليل

قد تم هذا الشرح في وجه كامل
محمد الكرمي